# تسريع وتيرة التمويل المستدام معاً

## التقرير المرحلي العالمي الأول لشبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام (SBFN)

شواهد على السياسات المبتكرة والإجراءات السوقية
في 43 من اقتصادات الأسواق الصاعدة

أكتوبر/تشرين الأول 2021

## ملخص وافٍ

IFC International Finance Corporation WORLD BANK GROUP

شبكة الخدمات
المصرفية والتمويل
المستدامة (SBFN)

© مؤسسة التمويل الدولية [2021]، كأمانة لشبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام (SBFN). كافة الحقوق محفوظة 2121 Pennsylvania Avenue, N.W. Washington, D.C. 20433 الموقع الإلكتروني: www.ifc.org تخضع المعلومات الواردة في هذه المطبوعة لحقوق الطبع والنشر. وقد تُعتبر عملية نسخ و/أو نشر أجزاء من هذه المطبوعة أو كلها بدون إذن مخالفةً للقوانين النافذة. وتشجِّع مؤسسة التمويل الدولية وشبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام (الشبكة) نشر أعمالهما وستقومان في العادة بمنح الإذن بإعادة إنتاج أجزاء منها على الفور، لاسيما عندما يكون ذلك لأغراض تعليمية وتثقيفية وغير تجارية وبدون رسوم شريطة الالتزام بالإشعارات القانونية ونسبة العمل إلى أصحابه حسبما نشترط بشكل معقول.

ولا تقدم مؤسسة التمويل الدولية أو شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام (SBFN) أي ضمانات بشأن دقة أو موثوقية أو اكتمال محتوى هذه المطبوعة أو النتائج أو الأحكام الواردة فيها، ولا تتحملان أي مسؤولية عن أي سهو أو أخطاء (ويشمل ذلك دون تحديد الأخطاء الهجائية والفنية) في هذا المحتوى أياً ما كانت، أو عن الاعتماد عليه. ولا تعني الحدود والألوان والمسمَّيات وأي معلومات أخرى مُبيّنة على أي خريطة في هذا العمل أي حكم من جانب مجموعة البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد أو قبول لهذه الحدود.

أُعد هذا العمل بالتشاور مع أعضاء شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام (SBFN). علماً بأن النتائج والتفسيرات والاستنتاجات المُعبّر عنها فيه لا تعكس بالضرورة آراء مجلس المديرين التنفيذيين في مجموعة البنك الدولي (مؤسسة التمويل الدولية) أو الحكومات التي يمثلونها. والمحتويات الواردة في هذه المطبوعة هي لأغراض المعلومات العامة فقط، ولا يُقصد منها تقديم مشورة قانونية أو مشورة بشأن أوراق مالية أو استثمارات، ولا تشكِّل رأياً بشأن مدى استحسان أي استثمار، أو التماساً لعرض شراء أو تقديم خدمات من أي نوع. ويجوز أن تكون لمؤسسة التمويل الدولية أو الجهات التابعة لها استثمارات في شركات وجهات معيَّنة (الوارد ذكرها في هذه المطبوعة)، أو تقدِّم لها المشورة أو خدمات أخرى، أو تكون لها حصة مالية فيها على أي نحو.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص، بما في ذلك حقوق التبعية، إلى إدارة العلاقات المؤسسية لدى المؤسسة على العنوان التالي: Pennsylvania Avenue, N.W., Washington, D.C. 20433 2121. ومؤسسة التمويل الدولية هي منظمة دولية أُنشِئت بموجب اتفاقية إنشاء مبرمة فيما بين البلدان الأعضاء فيها، وهي عضو في مجموعة البنك الدولي. وجميع أسمائها وشعاراتها وعلاماتها التجارية مملوكة لها، ولا يجوز لك استخدام أي من هذه المواد لأي غرض بدون موافقة كتابية صريحة منها. وبالإضافةً إلى ذلك، فإن "مؤسسة التمويل الدولية" و"المؤسسة IFC" علامتان تجاريتان مسجلتان للمؤسسة ومحميتان بموجب القانون الدولي.

# البيانات الرئيسية - التقدم المحرز منذ التقرير الأخير

## أعضاء الشبكة

**43** بلداً عضواً ↑%13 | **63** مؤسسة عضواً ↑%19 | **33** بلداً أطلقت سياسات/مبادئ ↑%50

**43 تريليون دولار (86%)** من الأصول المصرفية لأعضاء الشبكة في بلدان الأسواق الصاعدة

## تسريع وتيرة إصدار إطار العمل المستدام في البلدان الأعضاء بالشبكة

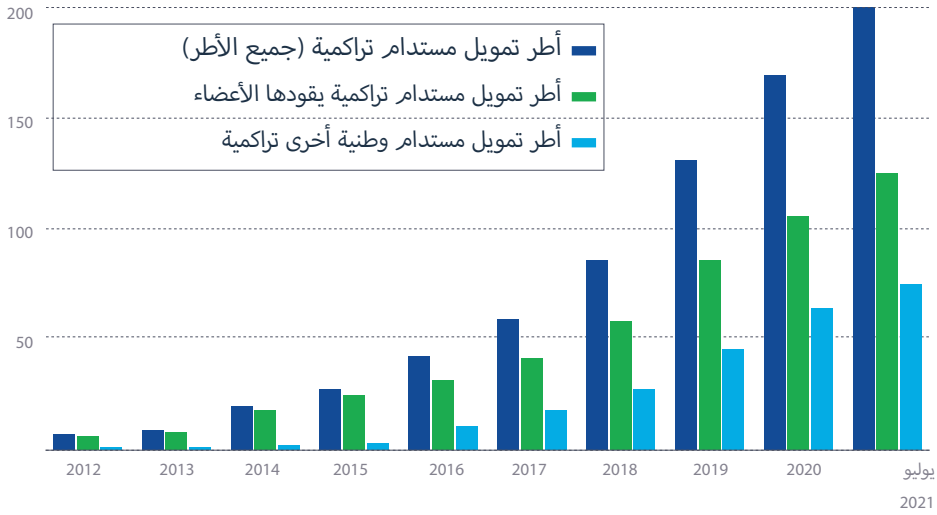


**203** إجمالي أطر التمويل المستدام

**127** أطر تمويل مستدام يقودها الأعضاء

**76** أطر وطنية أخرى ذات صلة بالتمويل المستدام

## أبرز الملامح العامة

**19** 22 بلداً أطلقت سياسات إضافية في هذه الدورة لتدعيم أُطرها الحالية للتمويل المستدام

**11** بلداً طبقت سياسات إضافية في هذه المرحلة لتدعيم الأُطر القائمة للتمويل المستدام

**21** بلداً تقدَّمت في مصفوفة تطوُّر الأداء العام

**6** بلدان، من بينها بلد عضو جديد، حققت تقدماً سريعاً، وتجاوزت مرحلتين فرعيتين

## أبرز ملامح مقارنة الركائز المرجعية

### الركيزة 1: التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة

**32** بلداً (74%) أطلقت أطراً بيئية واجتماعية وخاصة بالحوكمة والتي تتضمن غالبيتها متطلبات للإبلاغ ورفع التقارير وتسلِّط الضوء على حوكمة الأداء البيئي والاجتماعي

**15** بلداً (35%) أنشأت نظاماً لجمع البيانات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة لتتبُّع التنفيذ

### الركيزة 2: إدارة مخاطر المناخ

**28** بلداً (65%) في مرحلة "الصياغة" الفرعية للتصدي للمخاطر المناخية حيث تستخدم الأُطر البيئية والاجتماعية والخاصة بالحوكمة للبدء في دمج المخاطر المادية والانتقالية المرتبطة بتغيُّر المناخ

**4** بلدان (10%) في مرحلة "التطوُّر" الفرعية والتي تحتل موقع الصدارة باتخاذ إجراءات قوية على صعيد السياسات للتصدي للمخاطر المناخية

### الركيزة 3: استدامة التمويل

**24** بلداً (56%) أصدرت إرشادات للأدوات المالية الخضراء و/أو الاجتماعية و/أو التي تركِّز على الاستدامة مثل القروض أو السندات

**6** بلدان (14%) نشرت تصنيفات وأدلة للمشروعات والقطاعات والأنشطة المؤهَّلة الخضراء أو التي تركِّز على الاستدامة.

# 1- ملخص وافٍ

إن بلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 يتطلب استثمارات كبيرة. ولتحقيق هذه الأهداف، تقدِّر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاحتياجات التمويلية في البلدان النامية بنحو 2.5 تريليون دولار مع توقُّع حدوث عجز إضافي بقيمة 1.7 تريليون دولار بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأنه من الممكن سد هذه الفجوة بتوجيه نسبة لا تتعدى 1.1% من التمويل العالمي لإنجاز هذه الأهداف.

وعلى الرغم من ضخامة الاحتياجات الحالية، فإن الفرص المتاحة كبيرة أيضاً. إذ تشير تقديرات مؤسسة التمويل الدولية إلى أن فرص الاستثمار في القطاعات والأنشطة الخضراء والمرتبطة بالمناخ تزيد على 23 تريليون دولار، مما يمكن أن يساعد على تحقيق الأهداف الوطنية المتوافقة مع اتفاق باريس وتسريع وتيرة التحول العالمي إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية.[1] وستأتي معظم رؤوس الأموال هذه من القطاع الخاص بما في ذلك البنوك ومؤسسات الاستثمار وأسواق رأس المال.

وبالتالي، ثمة اهتمام كبير بالتمويل المستدام في جميع أنحاء العالم باعتباره وسيلةً لتفعيل القطاع المالي في إطار السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، فقد تبنى عدد متزايد من الجهات التنظيمية وأجهزة الرقابة والرابطات المهنية والمؤسسات المالية سياسات ولوائح تنظيمية وممارسات تهدف إلى:

- **تقليص** وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة الناتجة عن أنشطة القطاع المالي، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالمناخ؛
- **تشجيع** تدفق رأس المال إلى الأصول والمشروعات والقطاعات ومؤسسات الأعمال التي تحقق منافع بيئية ومناخية واجتماعية.

وحتى أكتوبر/تشرين الأول 2021، مثلت شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام التي تساندها مؤسسة التمويل الدولية 63 مؤسسة من 43 بلداً بما يغطي أكثر من 43 تريليون دولار، ما يعادل (86%) من إجمالي الأصول المصرفية في اقتصادات الأسواق الصاعدة.[2] وبناءً على اقتراح من البلدان الأعضاء، ولتجسيد تنوعهم بصورة أفضل، غيرت الشبكة اسمها في سبتمبر/أيلول 2021. ويعكس الاسم الجديد تزايد التعاون فيما بين مختلف مكونات القطاع المالي، يدعمه في ذلك الدور التجميعي الفريد الذي تقوم به شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام. ويضم الأعضاء حالياً جهات تنظيمية للقطاع المالي، بنوكاً مركزية، رابطات مصرفية، وزارات المالية، وزارات البيئة، هيئات أسواق المال، هيئات إقليمية تمثل الرابطات المصرفية والجهات التنظيمية.

يلتزم الأعضاء بدفع عجلة التمويل المستدام إلى الأمام وتحقيق تغيير يمكن قياسه. وتحقيقاً لهذه الغاية، يعد التقرير المرحلي العالمي للشبكة مصدر التقييم وقياس الأداء الأشمل للنُهج الوطنية التي تستهدف تشجيع التمويل المستدام في اقتصادات الأسواق الصاعدة. ويطبِّق هذا التقرير إطار قياس تم وضعه وتنقيحه بقيادة فريق عمل الشبكة المعني بالقياس وبالاشتراك مع الأعضاء منذ عام 2016.

يتطوَّر إطار القياس باستمرار مع مرور الوقت لمواكبة مسيرة التمويل المستدام لدى الأعضاء، ويرصد ديناميكيات السوق والرؤى الجماعية للأعضاء. يسترشد الإطار المُحدَّث لعام 2021 بأفضل الممارسات الناشئة مؤخراً والتطورات العالمية ذات الصلة. تشمل المحاور الرئيسية لهذا العام:

- **تعميق الأطر الوطنية لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة** والتنفيذ من جانب المؤسسات المالية.
- **جائحة كورونا** واستجابة العديد من البلدان لتعبئة تمويل مستدام في إطار نهج "إعادة البناء على نحو أفضل".
- تَجاوُز التمويل المستدام نطاق **الخدمات المصرفية** ليشمل أسواق رأس المال والمعاشات التقاعدية والتأمين وإدارة الأصول.
- **تزايد الحاجة إلى البيانات لفهم المخاطر البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة وكذلك الفرص المتاحة**، وهو ما يزيد من الطلب على تحسين مستوى الإفصاح من جانب جميع أجزاء القطاع المالي ويشمل ذلك تطوير التعريفات والتصنيفات.
- الحاجة الملحة والمتزايدة للتصدي **لتغيُّر المناخ** وإدارة **المخاطر المناخية.**
- **شعبية السندات الخضراء والمناخية** والتي أدت إلى **التوسُّع في السندات الاجتماعية وسندات الاستدامة،** وكذلك التوسُّع من السندات إلى القروض والأدوات المالية الأخرى لتعبئة رأس المال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1 مؤسسة التمويل الدولية، "فرص الاستثمار في الأنشطة المناخية في اقتصادات الأسواق الصاعدة: تحليل لمؤسسة التمويل الدولية"، 2016.

2 مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي، مؤشرات السلامة المالية، 2017.
http://data.imf.org/?sk=51B096FA-2CD2-40C2-8D09-0699CC1764DA

الشكل 1: نظرة عامة على إطار القياس لشبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام

### 1. مصفوفة تطور الأداء

استفادةً من مسارات التنمية المشتركة لأعضاء شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام، توفر مصفوفة تطور أداء الشبكة نظرة عامة على التقدم المحرز على مستوى السوق لكل بلدان شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام عبر ثلاث مراحل نمطية للتنمية. وهي تتيح لكل عضو في الشبكة مراجعة ما أحرزه من تقدم وتحديد نقاط القوة والضعف في النهج الذي يستخدمه. ويستند تحديد تصور المرحلة إلى معالم نوعية وتحليل كمي فيما يخص (أ) التقدم المحرز في وضع وتنفيذ السياسات والمبادئ الوطنية، و(ب) فاعلية المجال المهني والممارسات المتعلقة به. وفي تقرير عام 2021، بالإضافة إلى مصفوفة تطور الأداء عموما، تتم إضافة مصفوفات ذات ركائز ثلاث لتعكس عملية تطور البلد المعني في كل مجال من مجالات الركيزة.

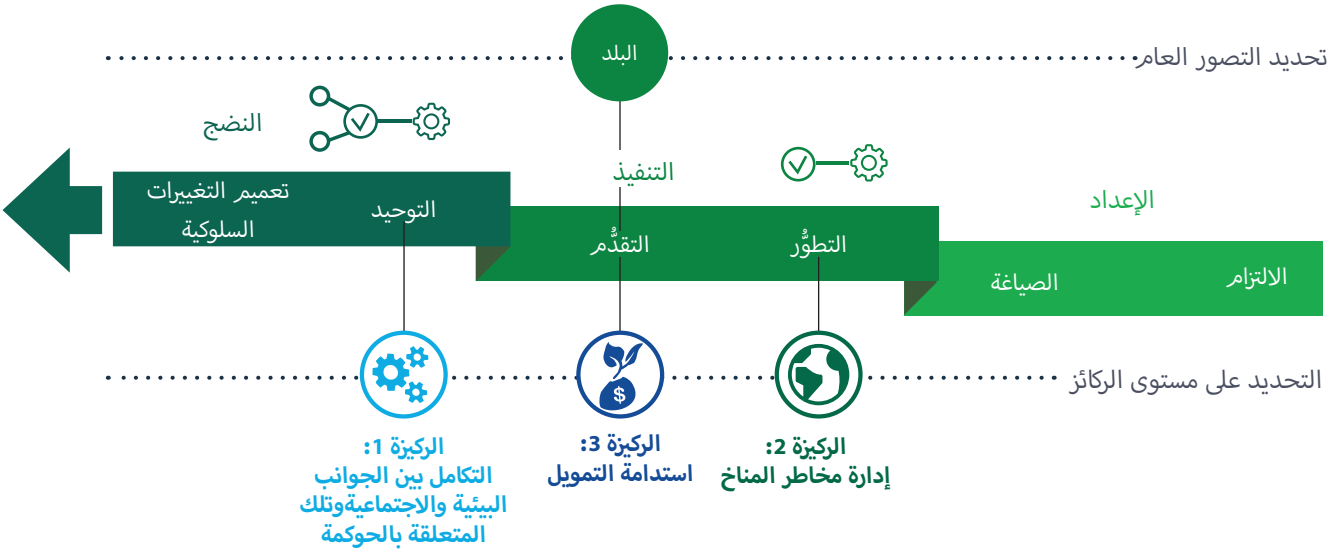


### 2. مقارنة الركائز المرجعية

يجرى تقييم ديناميكي عبر عدة ركائز ذات أولوية للتمويل المستدام، باستخدام نقاط بيانات نوعية وكمية لتقييم التقدم المحرز وإتاحة المقارنة فيما بين البلدان. وتُستخدم ثلاث ركائز، وثلاث ركائز فرعية مشتركة، و75 نقطة بيانات أساسية لإجراء تقييم موضوعي لإطار (أطر) التمويل المستدام في بلد ما، وفقا للوضوح والعمق ومدى التوافق مع الممارسات الدولية الجيدة.

| | الركيزة 1: التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة | الركيزة 2: إدارة مخاطر المناخ | الركيزة 3: استدامة التمويل |
|---|---|---|---|
| الركيزة الفرعية 1: التوافق الإستراتيجي | • الإطار الوطني<br>• التوافق مع الأهداف والمعايير الدولية<br>• التوافق مع الأهداف والمعايير الوطنية | | |
| الركيزة الفرعية 2: إجراءات الجهات التنظيمية والرابطات المهنية | • النهج العام والإستراتيجية العامة<br>• الإرشادات الفنية<br>• الأنشطة الإشرافية والحوافز<br>• التتبُّع والإفصاح المُجمَّع | | |
| الركيزة الفرعية 3: التوقُّعات الخاصة بإجراءات المؤسسات المالية | • الإستراتيجية والحوكمة<br>• الهيكل والقدرات التنظيمية<br>• السياسات والإجراءات<br>• التتبع وإعداد التقارير والإفصاح | | |

### 3.البيانات القطاعية ودراسات الحالات

في عام 2021، شمل جمع البيانات طلبا تفسيريا لنقاط البيانات الكمية - حيثما أمكن - عن عدد ونسبة المؤسسات المالية التي تتولى تنفيذ عملية تكامل الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة وكذلك إدارة المخاطر المناخية والإفصاح، إلى جانب القيمة الكلية لإصدار السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة. وقامت كذلك الجهات التنظيمية والجمعيات المهنية بجمع دراسات حالات مفصلة من منظور النُهج الابتكارية. وسيتم نشر دراسات الحالات من خلال دليل جديد لدراسات الحالات على شبكة الإنترنت.

دليل دراسة الحالة لشبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام على شبكة الإنترنت
يتم إطلاقه قريبا

يستند التقرير المرحلي العالمي لعام 2021 إلى أكثر من 30 تقريراً مرحلياً قُطرياً؛ ويساعد الأعضاء على:

- **تقييم ما أحرزوه** من تقدُّم مقارنةً بنظرائهم؛
- **تحديد الإستراتيجيات المجربة** في تعزيز التمويل المستدام في بلدانهم بناءً على مستوى التنمية.

كما هو مبيَّن في الشكل "1"، يتألف **إطار القياس** من ثلاثة مكوِّنات تكميلية.

1. **مصفوفة لتطوُّر الأداء العام وثلاث مصفوفات للمحاور الرئيسية** توضِّح الإنجازات المهمة التي حققتها البلدان في تطوير الأُطر الوطنية للتمويل المستدام.
2. **مقارنة مرجعية عبر ثلاث ركائز رئيسية للمقارنة بين الأُطر الوطنية** للتمويل المستدام من حيث الوضوح والشمول ومدى توافقها مع الأولويات الوطنية والممارسات الدولية الجيدة على النحو المُحدَّد والمُصادَق عليه من الأعضاء.
3. **بيانات قطاعية مُجمَّعة ودراسات حالات فردية** لتوضيح التفاعل بين الأُطر الوطنية والتغيير في سلوك المؤسسات المالية الخاصة.

ويستند تقرير عام 2021 إلى بيانات تفصيلية على المستوى القُطري من أعضاء شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام معززة بالوثائق. وكانت أمانة الشبكة المصرفية المستدامة قد أجرت تحققاً واسع النطاق بدعم من مؤسستي روتكو وإنتليدكس (Rothko and Intellidex)، وهما مقدما خدمات مستقلان. وشمل ذلك إجراء مقابلات متعمقة مع أكثر من 40 بلداً، فضلاً عن استعراض الوثائق وتحليل البيانات.

يخلُص تقرير هذا العام إلى أن البلدان **الأعضاء تحرز تقدُّماً متسارعاً على جميع أبعاد إطار القياس**، مما يدل على استمرار تعمُّق وتوسُّع مجال التمويل المستدام.

- منذ يوليو/تموز 2019، أدخل 11 بلداً آخر **أول إطار وطني لدعم التمويل المستدام**، ليصل بذلك إجمالي عدد البلدان التي لديها أُطر كهذه إلى 33.
- أطلق 32 بلداً (74% من البلدان الأعضاء) أُطراً وطنية تحدد المستوى المُتوقَّع **لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المتصلة بالحوكمة** وأداء المؤسسات المالية، وتتضمن غالبية هذه الأُطر متطلبات للإبلاغ وتسليط الضوء على حوكمة الأداء البيئي والاجتماعي.
- نظراً لأن إدارة المخاطر المناخية تُعد أمراً جديداً بالنسبة لمعظم الأعضاء، هناك 28 بلداً (أي ما يعادل 65% من البلدان الأعضاء في الشبكة) في مرحلة "الصياغة" الفرعية. هذه البلدان تقوم إما باستخدام أو بتنقيح الأُطر البيئية والاجتماعية وأُطر الحوكمة القائمة **لبدء دمج تقييم وإدارة المخاطر المادية والانتقالية المتصلة بتغيُّر المناخ.**[3]

## وهناك 30 بلداً (70%) تمر بمرحلة التنفيذ في مصفوفة تطوُّر الأداء العام.

- أصدر 24 بلداً (أي ما يعادل 56% من البلدان الأعضاء في الشبكة) إرشادات بشأن الأدوات المالية الخضراء و/أو الاجتماعية و/أو التي تركِّز على الاستدامة مثل القروض أو السندات.
- انتقل 21 بلداً (أي ما يعادل 48% من البلدان الأعضاء في الشبكة) **إلى مرحلة أساسية أو فرعية جديدة** في مصفوفة تطوُّر الأداء العام وحققت ستة بلدان تقدُّماً سريعاً بتخطي مرحلتين فرعيتين.

**تُظهر هذه الاتجاهات تحركاً ملموساً نحو تعميق الأُطر الوطنية للتمويل المستدام. وكما هو مبيَّن في الشكل "2"، فإن 30 بلداً عضواً بالشبكة** (70%) في "مرحلة التنفيذ" بمصفوفة تطوُّر الأداء العام، وذلك بعد تطبيق أُطر للتمويل المستدام لأول مرة. وهناك تسعة عشر بلداً (44%) حالياً في مرحلة "التطوير" الفرعية، تركز على إعداد النماذج والأدوات والإرشادات والأُطر الإضافية وبناء القدرات لكلٍ من المؤسسات المالية والجهات التنظيمية. وهناك أحد عشر بلداً في مرحلة "التقدم"، حيث تقوم بتطبيق متطلبات الإبلاغ وجمع بيانات قابلة للمقارنة عن التنفيذ من جانب المؤسسات المالية. وهناك ثلاثة بلدان في مرحلة "التوحيد" الفرعية، ضمن مرحلة "النضج". ويعني ذلك أن لديها أُطراً وطنية شاملة للتمويل المستدام تغطي جميع أجزاء القطاع المالي، وتقوم بجمع بيانات قوية على أساس سنوي.

وهناك قدر أكبر من التعاون بين واضعي السياسات والجهات التنظيمية والرابطات المصرفية ومؤسسات القطاع المالي مقارنةً بالسنوات السابقة. ولدى **31 بلداً من البلدان الأعضاء شكل من أشكال التعاون بين الهيئات الحكومية أو بين الجهة التنظيمية والرابطة المهنية لتشجيع التمويل المستدام.** ومن الأمثلة على ذلك الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالاشتراك مع بنك المغرب (البنك المركزي المغربي)، والعديد من الهيئات الأخرى لإعداد خارطة طريق لمواءمة القطاع المالي المغربي مع أهداف التنمية المستدامة؛ واللجنة الصينية لتنظيم الأعمال المصرفية والتأمين وبنك الشعب الصيني وهيئات أخرى متعددة؛ ولجنة تنسيق اللوائح التنظيمية للخدمات المالية في نيجيريا، التي وضعت مبادئ التمويل المستدام في نيجيريا؛ والجمعية المصرفية لجنوب أفريقيا، جنباً إلى جنب مع الخزانة الوطنية والهيئة الاحترازية وهيئة سلوك القطاع المالي، وبورصة جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا. وتفيد **عشرة بلدان بأن هناك تبادلاً للبيانات فيما بين الوكالات بشأن جوانب التمويل المستدام.**

3 يشير الإطار الوطني إلى مجموعة السياسات و/أو الخطط و/أو التوجيهات و/أو اللوائح التنظيمية و/أو المبادئ الطوعية الصادرة عن الجهات التنظيمية الوطنية أو الرابطات المهنية فيما يخص كل ركيزة للتمويل المستدام. وتدرك الشبكة أن الأُطر الوطنية للتمويل المستدام تختلف من بلد لآخر وتتأثر بالأولويات والخصائص الوطنية. وترتبط هذه الأُطر في الغالب بالخطط والسياسات واللوائح التنظيمية الوطنية الأخرى. وتختلف البلدان في نقاط البدء وأنواع المستندات للشروع في وضع الإطار الداعم. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تركِّز الأُطر الأولية على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة و/أو الفرص المتاحة، أو الخدمات المصرفية، أو أسواق رأس المال، أو مؤسسات الاستثمار. ويوفِّر تنوُّع أُطر الشبكة مصدر إلهامٍ غنياً للتعلُّم والتعاون بين النظراء.

ويجري إدخال المزيد من العناصر وأدوات التنفيذ في هذه الأطر بوتيرة سريعة. وحتى الآن، أصدر 33 بلداً عضواً أكثر من 200 عنصر إطاري - بما في ذلك خرائط طريق وسياسات ولوائح تنظيمية وطنية ومبادئ طوعية وإرشادات ونماذج لرفع التقارير وبطاقات قياس الأداء وأدوات وبحوث - تحدد توقعات الممارسات الوطنية الجيدة المتعلقة بالتمويل المستدام. وقد حددت بحوث شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام 203 عناصر إطارية حتى أكتوبر/تشرين الأول 2021، منها 127 عنصراً بدأها أو ساندها أعضاء الشبكة بشكل مباشر. وفي خضم هذه الجائحة العالمية، لم تحافظ البلدان الأعضاء على زخمها فحسب، بل قامت في كثير من الحالات بتسريع وتيرة جهودها لتعزيز التمويل المستدام كأداة للنمو وبناء القدرة على الصمود.

**وتحديد متطلبات إبلاغ واضحة للمؤسسات المالية ومجموعة من البيانات القابلة للمقارنة هما الإجراءان الرئيسيان للبلدان في مرحلتي "التقدُّم" و"التوحيد" الفرعيتين.** قدَّمت 10 بلدان - الأرجنتين وبنغلاديش والصين وكولومبيا وإندونيسيا وكينيا والمكسيك ومنغوليا وتركيا وفييتنام - قدراً من البيانات الكمِّية المجمَّعة عن الأداء البيئي والاجتماعي والمتعلق بالحوكمة و/أو تدفقات التمويل المستدام استجابةً لاستقصاء مدى توافر البيانات في هذا العام. ويُعد هذا تحسُّناً كبيراً مقارنةً بعام 2019 عندما لم تقدِّم سوى الصين وإندونيسيا مثل هذه البيانات. وضمت البلدان التي لديها بيانات كل البلدان الثلاثة التي في مرحلة "التوحيد" الفرعية – والتي كان لديها بيانات في كل الركائز الثلاث - وكذلك ستة بلدان في مرحلة "التقدُّم" الفرعية، ولديها بيانات تتعلق أساساً بالتكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة واستدامة التمويل، وبلداً واحداً في مرحلة "التطوُّر" التي ركزت على التكامل بين هذه الجوانب. وقدَّمت جميع البلدان العشرة بيانات عن تنفيذ

## وتمر حالياً 44% من البلدان بمرحلة "التطوُّر" الفرعية، وهي تركز على إعداد النماذج والأدوات والإرشادات والأُطر الإضافية وبناء القدرات لكلٍ من المؤسسات المالية والجهات التنظيمية.

متطلبات الأُطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة من جانب المؤسسات المالية، فيما قدَّمت سبعة بلدان بيانات عن رأس المال المخصَّص للفئات الخضراء والاجتماعية والتي تركِّز على الاستدامة من القروض أو السندات. كما قدَّمت خمسة بلدان بيانات عن مدى تصدي البنوك للمخاطر المناخية.

وتشتمل البيانات التي يرد ذكرها أكثر مما عداها:

- الأصول المصرفية التي تغطيها متطلبات التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة في الإطار الوطني للتمويل المستدام؛
- البنوك التي أنشأت هيكلاً أو وضعت سياسات داخلية لإدارة الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة؛
- البنوك التي ترفع تقارير منتظمة عن أنشطتها/أدائها بشأن الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة إلى الجهة التنظيمية/الرابطة المهنية.

الشكل 2: التقدم العام الذي أحرزه أعضاء الشبكة في وضع الأطر الوطنية للتمويل المستدام (حتى نهاية يوليو/تموز 2021)

البلدان داخل كل مرحلة فرعية مرتبة حسب ترتيبها الأبجدي باللغة الإنجليزية.

## مقارنة مرجعية للبلدان عبر ثلاث ركائز رئيسية

يتألف مكوِّن **مقارنة الركائز المرجعية** من ثلاث ركائز رئيسية - دمج الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة، وإدارة المخاطر المناخية، واستدامة التمويل - يضم كل منها ثلاث ركائز فرعية مشتركة و11 مؤشراً مشتركاً و75 نقطة بيانات أساسية. تعكس الركائز الفرعية والمؤشرات المشتركة الإستراتيجيات المتشابهة المُستخدَمة في تصميم وتنفيذ الأُطر في الركائز الثلاث.

كما هو مبيَّن في الفصول التي تتناول الركائز، تساعد هذه المقارنة المرجعية الدقيقة البلدان على تحديد أكثر عناصر الأُطر الوطنية تغطيةً من جانب البلدان المناظرة والاستفادة من تجارب الأعضاء الآخرين في الشبكة.

**يُعد الأداء في ركيزة التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتصلة بالحوكمة** هو الأكثر تقدُّماً إذ يمثل أحد محاور التركيز الأساسية لمعظم الأعضاء. تقيِّم هذه الركيزة التوجيهات التنظيمية وإستراتيجيات الإشراف ونُهُج القطاع المصرفي الطوعية التي تحدد التوقعات وتتيح التوجيهات للمؤسسات المالية لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة في العمليات والمعاملات والمحافظ المالية.

تمثل **ركيزة إدارة المخاطر المناخية** إضافة جديدة لإطار قياس شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام، وقد صُممت لمساعدة البلدان الأعضاء على وضع خارطة طريق بشأن هذه الممارسات الجديدة. ترصد ركيزة التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة بالفعل الأنشطة المتقدمة التي يقوم بها الأعضاء بشأن إدارة مخاطر هذه الجوانب على نطاق أوسع، والتي تشمل المناخ باعتباره إحدى القضايا البيئية. ومن بين النتائج المثيرة للاهتمام التي خلص إليها تقرير هذا العام أن معظم البلدان الأعضاء بالشبكة قد أدرجت إدارة مخاطر المناخ في الأُطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بطريقة أو بأخرى، إقراراً منها بالطابع الملّح لمشكلة تغير المناخ. ورغم ذلك، أفاد الأعضاء أنفسهم، في العديد من الحالات، بأنهم لا يزالون في مرحلة "الصياغة" عندما يتعلق الأمر بالعناصر الرئيسية للممارسات الجيدة الحالية لإدارة مخاطر المناخ، مثل تنفيذ اختبارات التحمُّل، واستخدام السيناريوهات، والبحوث الخاصة بمخاطر القطاع المالي، وإعداد تقارير الإفصاح بما يتفق مع فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية ذات الصلة بالمناخ.

تعكس التغطية في ركيزة **استدامة التمويل قوة الاهتمام** والابتكار في اقتصادات الأسواق الصاعدة لتحفيز تدفقات رأس المال إلى القطاعات والأنشطة ذات المنافع البيئية. وتؤكِّد الأُطر التي يتم تقييمها ضمن هذه الركيزة أهمية الجهود التنظيمية والطوعية لتقديم التعريفات والتوجيهات والتصنيفات والمعايير وضوابط الرصد والحوافز لاستحداث منتجات وخدمات جديدة موثوق بها تدعم الأهداف المتعلقة بالمناخ والاقتصاد الأخضر والنواحي الاجتماعية.
**كما تبرز نتائج قوية من خلال علاقات الارتباط فيما بين الركائز الرئيسية للشبكة:**

- البلدان التي تطبق إشرافاً فعالاً على التنفيذ الذي تتولاه المؤسسات المالية عادة ما تركز أيضاً على البيانات والإفصاح.
- هناك المزيد من الأنشطة في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك التعاون فيما بين الجهات التنظيمية، لبناء قدرات المؤسسات المالية على إدارة المخاطر المناخية، مع التشديد على الإفصاح. ويشير ذلك إلى أن كلاً من الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية تتعلم إدارة هذا الموضوع معاً مع ظهور البيانات.

- ثمة إقرار قوي بدور الأجهزة الإدارية فيما يتعلق بإدارة مخاطر المناخ واستدامة التمويل.
- عندما تكون الأُطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة متوافقة توافقاً قوياً مع أطر التنمية المستدامة الدولية، فمن المرجح أن يكون هناك إطار وطني لمساعدة البنوك على إدارة المخاطر المناخية.
- البلدان التي يجري فيها تبادل البيانات فيما بين الهيئات وجمع البيانات ذات الصلة بالتكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة لديها على الأرجح أيضاً هذا النوع من تبادل البيانات المتعلقة بتدفقات رأس المال صوب الأنشطة المستدامة والجهود التي تستهدف تشجيع المؤسسات المالية على زيادة الإقراض والاستثمار المراعيين للبيئة.

## المحاور المشتركة في مبادرات التمويل المستدام على مستوى البلدان

برزت محاور التركيز التالية من التحليل التفصيلي للبيانات عبر الركائز الثلاث لإطار القياس الخاص بشبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام.

**تعمل البلدان الأعضاء في الشبكة على توحيد أُطرها الوطنية الداعمة للتمويل المستدام وتعميقه على مجمل الركائز الثلاث التالية**: التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتصلة بالحوكمة، إدارة المخاطر المناخية، واستدامة التمويل.

**لم تقم غالبية البلدان الأعضاء بإبطاء جهودها المتعلقة بالتمويل المستدام خلال الموجات الأولى من تفشي جائحة كورونا في عام 2020.** ورغم الضرر البالغ الذي أصاب جميع البلدان، قام العديد منها بتعبئة تمويل يركِّز على الاستدامة في إطار خطط التعافي الخاصة بها. وخلال فترة التقييم، طبَّق 11 بلداً أول إطار وطني للتمويل المستدام مقابل سبعة بلدان في فترة التقييم لعام 2019 (يمثل هذا زيادة نسبتها 57% في معدل إطلاق الأُطر الأولى). وقام 19 بلداً عضواً في الشبكة بتدعيم أُطرها الوطنية من خلال سياسات وإرشادات ولوائح تنظيمية إضافية، مقابل 10 بلدان في عام 2019 (بزيادة نسبتها 90% في معدل إدخال مكوِّنات إضافية لهذه الأُطر). وزاد إجمالي عدد السياسات المطبَّقة من 69 في عام 2019 إلى 97 (بزيادة نسبتها 40%).

**وقد برز تسلسل نمطي في تطوُّر المبادرات الوطنية للتمويل المستدام.** فبالنسبة لمعظم البلدان، يمكن أن تستغرق مرحلة وضع أول سياسة أو لائحة تنظيمية أو خارطة طريق أو مجموعة من المبادئ الطوعية عدة سنوات من التشاور والبحث والإعداد. وتُعد هذه المرحلة بالغة الأهمية لأنها تمهِّد الطريق لوضع رؤية جماعية للتمويل المستدام، كما تضمن إطاراً وطنياً متناسقاً مع الأولويات المحلية والاتجاهات الدولية. وسيتضمن الإطار الأول، سواء ركَّز على الخدمات المصرفية أو أسواق رأس المال أو ما هو أشمل، في الغالب: (1) تعريفاً للتمويل المستدام؛ (2) الإشارة إلى أفضل الممارسات الدولية؛ (3) أهمية هذا التمويل لتحقيق الأولويات المحلية. وما أن يتم وضع الإطار الأول، تسهُل إضافة المزيد من المكوِّنات.

**تبدأ معظم البلدان بالتركيز على تحسين نظام الحوكمة والإدارة والإفصاح عن المخاطر البيئية والاجتماعية في القطاع المالي.** حتى الآن، أطلق 32 بلداً (أي ما يعادل 74%) أُطراً تركِّز على الجوانب البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة، وقد بلغت معظم البلدان مرحلة "التقدُّم" لتحقيق التكامل بين هذه الجوانب، مع بدء ظهور بيانات متسقة عن التنفيذ من جانب المؤسسات المالية؛ ويُعد هذا إنجازاً كبيراً لأعضاء الشبكة ككل. وأصبحت حوكمة الأداء البيئي والاجتماعي عنصراً أكثر بروزاً في العديد من الأُطر مع قيام بعض البلدان بتضمين إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في مدونات حوكمة الشركات. وتدرج 6 بلدان على الأقل - هي جورجيا وغانا والعراق والمكسيك وجنوب أفريقيا وفييتنام - التوقعات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في مدونات حوكمة الشركات لديها، وهو اتجاه مرشح للاستمرار.

حالما يتم وضع هذا الأساس، **تنشأ الفرص لإصدار المنتجات المالية الخضراء والاجتماعية التي تركز على الاستدامة**، بحيث يمكن إدخال إرشادات إضافية لمساندة هذا الإجراء المبتكر. وقد نشر أكثر من نصف (53%) البلدان الأعضاء إرشادات لأداة مالية خضراء واحدة على الأقل تركز على الاستدامة وكانت السندات من بين المنتجات الرائدة. وتبدأ العديد من البلدان بإرشادات للسندات الخضراء ثم تتوسع لتشمل السندات الاجتماعية وسندات الاستدامة. وحقق منتدى أسواق رأس المال لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ذلك على مستوى إقليمي وبدرجة عالية من التوافق بين أعضائه في عام 2018. وفي مارس/آذار 2021، أضافت الهيئة المغربية لسوق الرساميل إرشادات بشأن سندات المساواة بين الجنسين إلى مجموعتها من إرشادات السندات الخضراء والاجتماعية والخاصة بالاستدامة. وقد ساعدت أهداف التنمية المستدامة والأهداف الفرعية المرتبطة بها في توجيه هذه الابتكارات. تشمل الابتكارات الإضافية إصدار سندات زرقاء لحماية المحيطات وأدوات تركِّز على التنوُّع البيولوجي.

**يدعم الاتجاه الخاص بالتصنيفات هذا التوسُّع.** فهناك ستة عشر بلداً من أعضاء الشبكة أدخلت بالفعل، أو تقوم حالياً بإدخال، تصنيفات خضراء أو تركِّز على الاستدامة لتحقيق الوضوح المطلوب بشدة بشأن الأنشطة والقطاعات والأصول المؤهَّلة. وتعود التصنيفات بمنافع مشتركة تتعلق بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة، والإفصاح، وتوجيه رؤوس الأموال للأنشطة المستدامة. وقد ركَّزت التصنيفات الأولى في العديد من البلدان على الحد من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معها.

وتماشياً مع الاتجاهات السائدة في الصين والاتحاد الأوروبي، تدرج 6 بلدان معايير ومتطلبات أداء تفصيلية للأصول المؤهَّلة. أطلق 32 بلداً (74% من بلدان شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام)

## أطلق 32 بلدا (أي 74% من البلدان الأعضاء في شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام) أطراً تركز على الجوانب البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة

أُطراً تركِّز على الجوانب البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة وتؤثر المبادئ الأساسية التي استحدثها الاتحاد الأوروبي، مثل مبدأ "عدم التسبب في إلحاق الضرر الجسيم" وحماية الإجراءات الوقائية الاجتماعية، في تطور تصنيفات جديدة في البلدان الأعضاء بالشبكة. وقد تبنت مجموعة عمل التمويل المستدام التابعة لمجموعة العشرين الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والصين، لدعم وضع نهج مشترك للتصنيفات الوطنية للتمويل المستدام، وسيؤدي ذلك إلى زيادة التوافق في المبادئ الأساسية للتصنيفات والبيانات المُبلَّغ عنها من جهات الإصدار والمستثمرين في مختلف البلدان.

وسرعان ما توضع التصنيفات والمبادئ الاجتماعية بعد ذلك لتحديد التمويل اللازم للتحوُّل. تعمل جورجيا على إعداد تصنيف اجتماعي إلى جانب تصنيفها الأخضر. وقد التزمت جنوب أفريقيا بإعداد تصنيف اجتماعي ومبادئ للتحوُّل، وهو ما يمكن أن يتيح مساراً لخفض الانبعاثات الكربونية، مع ضمان إجراء "تحوُّل عادل" تتم فيه معالجة قضايا التوظيف والشمول المالي وعدم المساواة جنباً إلى جنب مع الأهداف البيئية. وتوضِّح التوجيهات الصادرة مؤخراً عن رابطة أسواق رأس المال الدولية مكوِّنات خطة التحوُّل ذات المصداقية وفقاً لاتفاق باريس. وستؤدي الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والصين، لدعم وضع نهج مشترك للتصنيفات الوطنية للتمويل المستدام، إلى زيادة التوافق في المبادئ الأساسية للتصنيفات والبيانات المُبلَّغ عنها من جهات الإصدار والمستثمرين في مختلف البلدان.

**وتُعد المخاطر المناخية أحد مجالات التركيز ذات الأولوية التي يمكن معالجتها من خلال وضع سياسات جديدة ومبادئ توجيهية وأدوات أو تطوير الأُطر القائمة التي تركِّز على الجوانب البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة.** وتشير أحدث توقعات[4] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ إلى أن درجة حرارة الأرض سترتفع بواقع 1.5 درجة مئوية (2.7 درجة فهرنهايت)، وهو الحد الأقصى لمنع أسوأ التأثيرات المناخية، أو أكثر خلال العشرين عاماً القادمة. وبالتالي، يلزم اتخاذ إجراءات حاسمة وعاجلة لتفادي حدوث التوقعات الصادمة في ظل سيناريو الانبعاثات المرتفعة.

4 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ، 2021، "تغيُّر المناخ 2021، الأساس العلمي الفيزيائي: مساهمة الفريق العامل الأول في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ"، أغسطس/آب 2021.

تُعد اقتصادات الأسواق الصاعدة أكثر عرضة بكثير للتأثُّر بارتفاع درجات الحرارة العالمية وتعاني بشكل كبير من الآثار المادية لتغيُّر المناخ التي يمكن أن تؤثر تأثيراً مباشراً في الاستقرار المالي؛ وتزيد وتيرة وقوع المخاطر المادية المرتبطة بالمناخ والناجمة عن الكوارث الطبيعية اليوم بواقع ثلاثة أمثال عما كانت عليه في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، كما أصبح تأثير الاحترار العالمي ملموساً باطراد في قطاعات مثل الزراعة، وهي قطاع رئيسي في البلدان منخفضة الدخل. ومع تعهُّد أكثر من 120 بلداً ببلوغ أهداف الوصول بصافي انبعاثات غازات الدفيئة إلى مستوى الصفر من خلال تحالف الطموح المناخي التابع للأمم المتحدة، فإن التغييرات الناتجة عن ذلك في السياسات واللوائح التنظيمية وأفضليات السوق بإعطاء الأولوية للأنشطة منخفضة الانبعاثات الكربونية ستزيد من أخطار التحوُّل أمام المؤسسات المالية والمتعاملين معها.

إدراكاً لهذه الحاجة الملحة، هناك 4 بلدان أعضاء (أي نحو 10% من البلدان الأعضاء في الشبكة) في **مرحلة "التطوُّر" الفرعية الخاصة بمواجهة المخاطر المناخية حيث تقوم الجهات التنظيمية أو الرابطات المهنية بتنفيذ إجراءات محددة لمساعدة القطاع المالي** على التصدي لهذه المخاطر. وتأتي البرازيل وكولومبيا والمغرب والصين في موقع الصدارة.

**أما معظم أعضاء الشبكة، فهم في المرحلة الأولى من التصدي لمخاطر المناخ** مع وجود 28 بلداً (أي 65% من البلدان الأعضاء في الشبكة) في مرحلة "الصياغة" الفرعية حيث تقوم باستخدام الأُطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة أو تنقيحها لدمج تقييم وإدارة المخاطر المادية والانتقالية المتصلة بتغيُّر المناخ؛ وهناك 11 بلداً (أي 25% من البلدان الأعضاء في الشبكة) في مرحلة "الالتزام" حيث تقوم بإجراء البحوث والتحاور مع أصحاب المصلحة بشأن هذا الموضوع. وتقوم معظم الجهات التنظيمية والبنوك المركزية ببناء القدرات الداخلية وتطوير الممارسات والتوجيهات لفهم وإدارة المخاطر المناخية على الأسواق والأنظمة. ثمة حاجة ملحة ملموسة لتسريع وتيرة اتخاذ الإجراءات لإدارة مخاطر المناخ وتجنُّب احتمالات تقادم الأصول وتعطُّل الأعمال وخفض التقييمات المالية.

تؤكِّد تجارب الأعضاء أنه عندما تكون هناك أُطر موضوعة بالفعل لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة في القطاع المالي، فإنه يمكن دمج معالجة المخاطر المناخية في هذه الأُطر والاستفادة من أنظمة إدارة المخاطر القائمة. لكن نظراً للطبيعة الفريدة[5] والمعقدة للمخاطر المرتبطة بالمناخ وآثارها المالية، فمن المهم للغاية امتلاك مهارات وقدرات وأطر محددة لإدارة المخاطر. وتعزّز هذه الجهود مجموعة أدوات إدارة المخاطر لإدارة الأداء في النواحي البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. وهي تشتمل على أدوات ومبادرات جديدة، مثل استخدام سيناريوهات التوقعات المناخية، وتقييمات مواطن الضعف واختبارات التحمُّل، وتحسين المتطلبات المتعلقة بالحوكمة والإفصاح.

تجدر الإشارة إلى أن بعض بلدان الشبكة قد أدرجت بالفعل عناصر المخاطر المناخية في الأُطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة وكذلك متطلبات الإبلاغ. فعلى سبيل المثال، تُظهر النُهج المستخدمة في البرازيل وكولومبيا والصين وبنغلاديش والمغرب والفلبين وتايلند وتركيا تضمين العناصر التالية لإدارة المخاطر المناخية في الأُطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة وإجراءات التنفيذ المتعلقة بها:

- التقييم لتحديد المخاطر المادية المرتبطة بالمناخ (مثل الفيضانات، ارتفاع منسوب مياه البحر) في إطار إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية، وكذلك فرص وتكاليف التكيُّف وبناء القدرة على الصمود.
- إدارة التعرُّض للمخاطر المناخية على مستوى المحَافِظ في القطاعات ذات المخاطر البيئية والاجتماعية، ودمج المخاطر البيئية والمناخية كمحرِّكات مهمة في اختبارات التحمُّل للمؤسسات المالية.
- إجراء البحوث والتقييمات القطاعية، وبناء قدرات الموظفين، وإعداد التوجيهات، وإنشاء هياكل للحوكمة لإدارة المخاطر المناخية.
- تطوير نُهج التقييم والإفصاح عن المخاطر المادية والانتقالية المرتبطة بتغيُّر المناخ والآثار المالية وفقاً لإرشادات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ.

هناك أيضا تركيز متزايد من القطاع المالي على إستراتيجيات الوصول بصافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر والتوافق مع اتفاق باريس. وتعكس المساهمات الوطنية لمكافحة تغيُّر المناخ وفقاً لهذا الاتفاق الجهود التي تبذلها البلدان لخفض انبعاثاتها والتكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ. وكما نوقش في الركيزة الثالثة: استدامة التمويل، يوفِّر تحقيق هذه الالتزامات فرصاً للاستثمار **في الأنشطة المناخية بتريليونات الدولارات** فيما تقوم البلدان بحشد طاقات قطاعاتها المالية لتحقيق الأهداف المناخية.

5 وفقاً "للإرشادات بشأن دمج إدارة المخاطر والإفصاح عنها" الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، فإن العديد من خصائص التغيرات المناخية تتسم بالتفرد، ومن بينها: 1) أنها تحدث وتتطور خلال آفاق زمنية تتجاوز الدورات المعتادة لتخطيط الأعمال والاستثمار؛ 2) أن آثار تغيُّر المناخ والمخاطر المرتبطة به تحدث على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، مع اختلاف تداعياتها على أنشطة الأعمال والمنتجات والخدمات والأسواق والعمليات وسلاسل القيمة المختلفة؛ 3) أن العديد من آثار تغيُّر المناخ ليس لها سوابق مما يحد من القدرة على التحليل الإحصائي وتحليل الاتجاهات بناءً على بيانات سابقة؛ 4) أن المخاطر المرتبطة بالمناخ قد تظهر بدرجات مختلفة مع مرور الوقت حيث تتزايد شدة الآثار ونطاقها؛ 5) أن مخاطر تغيُّر المناخ تتشابك عبر الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والمالية.

ويُظهر العديد من دراسات الحالات القُطرية أهمية **إجراء البحوث والمسوح الاستقصائية والمشاورات** لتقييم مدى وعي المؤسسات المالية وقدراتها على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، بما فيها تلك المرتبطة بالمناخ، قبل تطبيق الأُطر الجديدة. وتزيد أنواع المشاركة هذه من فرص النجاح في التنفيذ وتساعد في تحديد النواحي التي تحتاج إلى مزيد من التوجيه والدعم. وهناك أيضاً أمثلة متعددة ناجحة على الرابطات المصرفية التي تعاونت مع الجهات التنظيمية للقطاع المالي في إجراء مثل هذه البحوث الأولية فيما بين أعضائها.

ولذا، **تبرز منصات الشراكة** بين القطاعين العام والخاص بين الجهات ذات الصلة كمنتديات عالية الفعالية في إدارة مجموعة المبادرات اللازمة للنهوض بالتمويل المستدام في مختلف شرائح القطاع المالي بطريقة متكاملة ومتناسقة. ومن الأمثلة على ذلك لجنة التمويل المستدام في المكسيك، ورابطة التمويل المستدام في منغوليا، ومنتدى المخاطر المناخية في جنوب أفريقيا. وعادةً ما تضم هذه المنصات، التي تستضيفها رابطات مصرفية أو تقوم بدور المنسِّق لها في الغالب، واضعي السياسات والجهات التنظيمية لتسهيل الحوار بين القطاعين العام والخاص. ويتم عادةً إنشاء مجموعات عمل متنوعة لإجراء البحوث وإعداد التوجيهات بشأن المحاور الرئيسية. توفِّر هذه المنصات حلاً لمشكلة خطيرة أعرب عنها العديد من بلدان الشبكة وهي ضمان التنسيق الفعّال بين الجهات الحكومية والتنظيمية وفيما بين مختلف أجزاء القطاع الخاص.

**أصبح دور جهات تنظيم أسواق رأس المال والبورصات** أكثر بروزاً. فنحو ثلث (27%) المؤسسات الأعضاء هي إما من أسواق رأس المال أو شركات إدارة الأصول أو التأمين أو مالكي الأصول (مثل صناديق التقاعد)، أو تقوم بالرقابة عليها. وتغطي أُطر التمويل المستدام في 14 بلداً أسواق رأس المال أو مؤسسات الاستثمار أو التأمين أو غيرها من المؤسسات المالية غير الإقراضية.

تصدرت جهات تنظيم أسواق رأس المال والبورصات جهود تطبيق متطلبات الإفصاح التي تركِّز على النواحي البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة للشركات المسجلة، كما أدخلت إرشادات لإصدار السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة. وفي الآونة الأخيرة، بدأت البورصات تساند الإفصاح عن المخاطر المناخية كما يتضح من "الإرشادات النموذجية بشأن الإفصاح عن مخاطر المناخ" الصادرة عن مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة في يونيو/حزيران 2021. وفي بعض الحالات، أصدرت أسواق رأس المال أول أُطر وطنية للتمويل المستدام ودعت، مع جهات تنظيمية مُشارِكة لها، إلى وضع خارطة طريق جماعية للتمويل المستدام. ومن الأمثلة على ذلك، الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالاشتراك مع بنك المغرب وهو البنك المركزي المغربي؛ ولجنة تنظيم البنوك والتأمين الصينية وبنك الشعب الصيني وهيئات أخرى متعددة؛ والخزانة الوطنية والهيئة الاحترازية وهيئة سلوك القطاع المالي في جنوب أفريقيا. وبالنسبة لبلدان الشبكة التي تكون فيها أسواق رأس المال غير متطوِّرة، هناك فرصة لدمج العوامل البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة في بداية سعي تلك البلدان للبحث عن فرص لتوسيع هذه الأسواق.

ويوضِّح الشكل "3" في الصفحة التالية المسيرة الوطنية النموذجية التي تقطعها بلدان الشبكة لربط هذه المكوِّنات المختلفة. ويُعد تبادل المعارف مع النظراء إحدى الطرق التي تساعد الأعضاء الجدد على الانتقال بين هذه المراحل المختلفة بسرعة أكبر.

عندما تكون الأُطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة متوافقة توافقاً قوياً مع أطر التنمية المستدامة الدولية، من المرجح أن يكون هناك إطار وطني لمساعدة البنوك على إدارة المخاطر المناخية.

الشكل 3: خارطة الطريق الناشئة عن الشبكة لأُطر التمويل المستدام عبر جميع الركائز الثلاث

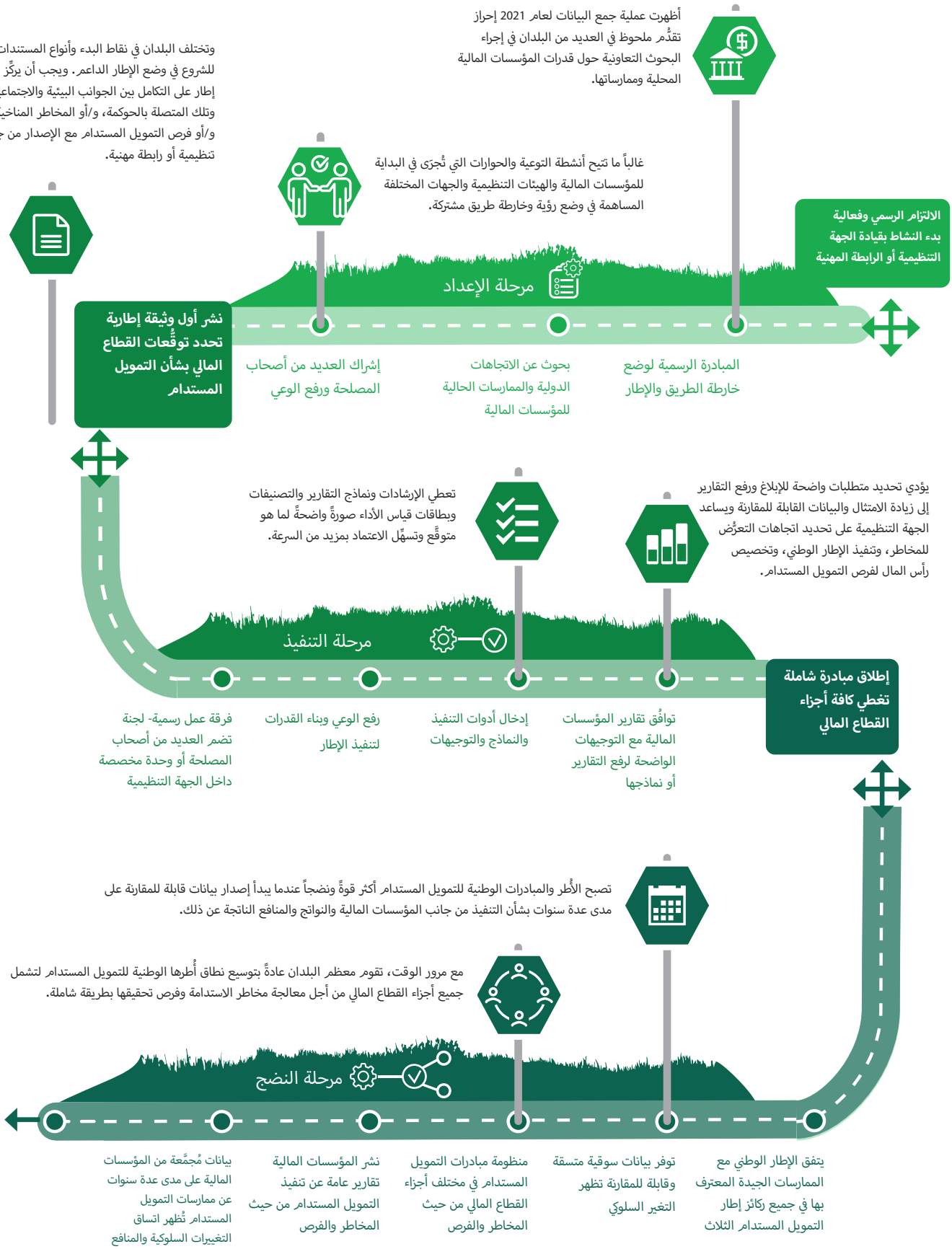

**تم تسليط المزيد من الضوء على دور الشمول المالي في مجال التمويل المستدام.** وقد اتفق أعضاء الشبكة باستمرار على أن الشمول المالي مكوِّن أساسي في التمويل المستدام، وعامل بالغ الأهمية لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، وقد برزت أهميته في عام 2021 بسبب آثار جائحة كورونا. وأعطى العديد من الأعضاء أولوية للشمول المالي في السياسة الوطنية للتمويل المستدام أو المبادئ المهنية الطوعية، كما حُدِد باعتباره إحدى الأولويات الرئيسية للجان التمويل المستدام ومجموعات العمل وخرائط الطريق المؤسسية. فعلى سبيل المثال، تتحمل مجموعة التمويل المستدام التابعة لهيئة الرقابة المالية في كولومبيا هذه المسؤولية المزدوجة.

وأصبح الارتباط بين الشمول المالي ومحاور الاستدامة الأخرى أكثر وضوحاً. فعلى سبيل المثال، يتتبع بنك الاحتياطي في فيجي كيفية تأثير تغيُّر المناخ على عملاء البنوك من الأفراد والمؤسسات، كما تهدف الإرشادات الجديدة لسندات المساواة بين الجنسين في المغرب إلى معالجة أوجه القصور في الشمول المالي للنساء وزيادة تعرُّضهن للآثار الناجمة عن الجائحة وتغيُّر المناخ. كما تظهر بعض أدوات التمويل المبتكرة التي تركز على البيئة منافع مشتركة من خلال مساندة الشمول المالي والقدرة على الصمود من الناحية الاجتماعية. وتشمل الأمثلة على ذلك الزراعة المراعية للظروف المناخية وحلول الطاقة الشمسية غير المرتبطة بالشبكة.

**يتبع التنوُّع البيولوجي تغيُّر المناخ من حيث كونه إحدى الأولويات الرئيسية.** وقد أكَّد تدشين فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة في يونيو/حزيران 2021 أن التنوُّع البيولوجي سيكون من الأولويات الكبيرة القادمة للقطاع المالي. وتعمل هذه المبادرة على مواءمة نهجها مع فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ وتبرز كيف تساعد حماية الطبيعة في البلدان، كذلك على الحد من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معها.

وأُدرِجت إدارة بالوعات الكربون الطبيعية، مثل المحيطات والغابات وأشجار المنغروف والأراضي العشبية والتربة، ضمن ركيزة إدارة المخاطر المناخية هذا العام وأوردتها تسعة بلدان. ومن المتوقَّع أن يرتفع هذا العدد في الفترة المقبلة نظراً لأهمية التنوُّع البيولوجي وبالوعات الكربون في العديد من البلدان الأعضاء. فعلى سبيل المثال، تشمل خارطة طريق فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، التي أدخلها الاتحاد البرازيلي للبنوك، إعداد سيناريوهات للأجواء المناخية "المدارية" للاسترشاد بها في التحليل وإجراء اختبارات التحمُّل للمخاطر والآثار المناخية في المحافِظ المصرفية ولتعكس أيضاً السياق الوطني في البرازيل، مع التركيز على قطاعي الطاقة والصناعات الزراعية. وتشير خارطة الطريق هذه إلى الدور الرئيسي لبالوعات الكربون الطبيعية في إطار إدارة مخاطر المناخ.

أكثر من ثلث المؤسسات الأعضاء بشبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام إما تمثل أسواق رأس المال أو شركات إدارة الأصول أو التأمين أو مالكي الأصول أو تقوم بالرقابة عليها

**يحتاج المشاركون في القطاع المالي إلى بيانات عن المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة وكذلك مستوى الأداء في هذه النواحي لتحديد وتقييم مخاطر الأسعار والفرص المتاحة.** وتكون البيانات مطلوبةً أيضا لرصد مدى تطوُّر سوق التمويل الذي يركِّز على الاستدامة. وكانت الصين من أوائل البلدان في تطوير نظام إحصاءات الائتمانات الخضراء، وقد مكَّن ذلك البنوك الصينية من الإبلاغ بشكل منهجي عن النسبة المئوية لقروضها التي يمكن تصنيفها على أنها خضراء، وإظهار الارتباط بخفض المخاطر الائتمانية. وتثبت الأمثلة في عدد من بلدان الشبكة فعالية الشروط الإلزامية التي تفرض على المؤسسات المالية رفع تقارير إلى الجهة التنظيمية عن: 1) مدى تنفيذ الأُطر البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة؛ و/أو 2) رأس المال المُخصَّص للقطاعات المستدامة؛ و/أو 3) إدارة المخاطر المناخية. وتكون البيانات أكثر دقة عند وجود توجيهات واضحة بشأن إعداد التقارير بالإضافة إلى النماذج والتصنيفات. ويمكن لجهات تنظيم أسواق رأس المال والبورصات تعزيز الإفصاح العام الذي يعود بالنفع على جميع المشاركين في السوق. كما يمكن أن يؤدي التنسيق بين الهيئات التنظيمية إلى تجنُّب الازدواجية أو عدم التوافق بين متطلبات الإفصاح. ويجب أيضا مراعاة تحديد البيانات المطلوبة واستخدامها من جانب مُختَلف الأطراف الفاعلة في السوق.

يأتي تطور التقارب الدولي في الإفصاح عن معايير الاستدامة في الوقت المناسب حيث تستعد معظم البلدان الأعضاء في الشبكة لتشديد متطلبات الإفصاح من المؤسسات المالية وعملاء البنوك في القطاع الحقيقي. وتقوم فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ بالتحفيز والإلحاح في هذا الصدد، فيما يتابع العديد من الأعضاء عن كثب التطوُّرات في الاتحاد الأوروبي وتحديثات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قبل الالتزام بتوجيهات جديدة للإفصاح عن معايير الاستدامة. وتضمن التوجيهات النموذجية، كتلك الصادرة عن مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة بشأن الإفصاح عن الأمور المناخية، التوافق مع الممارسات العالمية الجيدة.

**أبرزت جميع بلدان الشبكة ضرورة مواصلة رفع الوعي وبناء القدرات لدى الجهات التنظيمية والرابطات المهنية والمؤسسات المالية.** وأكَّدت الجهات التنظيمية على الحاجة الملحة لاستمرار بناء القدرات الداخلية للمؤسسات، لا سيما ما يتعلق بمراقبة مدى الامتثال والتطبيق الجيد من جانب المؤسسات المالية. ويمكن لمؤسسات التنمية الدولية، بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات المصلحة، أن تساعد في تلبية هذه الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات. وهناك حاجة كبيرة إلى دورات للتدريب المنظَّم والتعلُّم الإلكتروني، لتغطية مختلف أجزاء القطاع المالي، والوظائف والوحدات المؤسسية، وموضوعات التمويل المستدام، وتناسب البلدان الأعضاء في مختلف مراحل هذا التمويل.

يُعد بناء القدرات بالغ الأهمية خاصةً للبلدان المنخفضة الدخل وتلك المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وقد أظهر تقرير الشبكة لعام 2020 حول المبادرات الوطنية للتمويل المستدام في البلدان المنخفضة الدخل5، المعنون "الطموح اللازم"[6] إحراز تقدُّم واضح والتزاماً من جانب هذه البلدان لتطوير أطر داعمة رغم محدودية الموارد وتزاحم الأولويات الوطنية. وتم اعتبار التمويل المستدام أداةً بالغة الأهمية لتدعيم القدرة على الصمود والتصدي للتحديات الاجتماعية والبيئية الرئيسية. لكن هناك حاجة إلى دعم دولي إضافي للحد من مخاطر الاستثمار وإطلاق هذا التمويل على نطاق واسع.

## الخلاصة

شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام (SBFN) هي عبارة عن منصة تطوعية لتبادل المعرفة والتعاون فيما بين جهات تنظيم القطاع المالي والرابطات المهنية في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وتدعم الشبكة الأعضاء بعدة طرق:

- الشراكة المستمرة وتقديم الدعم الفني المباشر لتطوير الأُطر وخرائط الطريق الوطنية بالاستفادة من قاعدة المعارف الثرية المستمدة من تجارب ورؤى الأعضاء.
- العمل مع برامج مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي لتقديم دعم فني أعمق للبلدان الأعضاء، في مختلف مراحل اعتماد التمويل المستدام.
- جمع معارف الأعضاء وضمان التعبير عن وجهات نظر اقتصادات الأسواق الصاعدة في الحوار العالمي بشأن التمويل المستدام.
- تنظيم الجهود الجماعية للأعضاء لإجراء البحوث وتطوير النهج والأدوات المشتركة من خلال، على سبيل المثال، مجموعات وفِرَق العمل التي يقودها الأعضاء.
- دعم عقد حلقات العمل التحفيزية في البلدان لإشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة والاتفاق على رؤية وخارطة طريق وطنية مشتركة.

أثبت التمويل المستدام أكثر من أي وقت مضى أنه آلية قوية وفعّالة لمساعدة البلدان على إعادة البناء وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية الكبرى. وتعد جائحة كورونا مثالاً قوياً على ذلك. وقد أظهرت البلدان الرائدة أن الإجراءات الاستباقية يمكن أن تساعد في اجتذاب رؤوس الأموال الدولية وتعبئة التمويل لإقامة قطاعات خضراء وشاملة جديدة.

> أصدر 24 بلداً (أي 56% من البلدان الأعضاء في شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام) إرشادات للسندات الخضراء أو الاجتماعية أو سندات الاستدامة

وقد تضمن ذلك تمويلاً للتصدي لآثار الجائحة. لكن التأخُّر في التحرُّك يمكن أن يضع المؤسسات المالية المحلية في مأزق فيما يمكن أن يؤدي عدم التوافق مع الأسواق الأخرى إلى توليد تكاليف وأوجه قصور في أنشطة التمويل المستدام العابرة للحدود. وتتزايد أهمية التنسيق بين الجهات التنظيمية الوطنية للقطاع المالي والهيئات المهنية. وتكشف نتائج المقارنة المرجعية بين التقدُّم المحرز في بلدان الشبكة لعام 2021 الأولويات المهمة التالية للعمل الجماعي من جانب الأعضاء ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي وشركاء التنمية الآخرين.

### الإجراءات المقترحة لأعضاء الشبكة على مستوى البلدان

- **توسيع وتعميق أُطر إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة في عموم أجزاء القطاع المالي** كأساس لتعزيز القدرة على المنافسة، وفرص الاستثمار، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والتأثير من خلال التمويل المستدام.
- **تسريع وتيرة تطوير التوجيهات والأدوات الخاصة بالتصدي** للمخاطر المناخية لتمكين الجهات التنظيمية والرابطات المهنية والمؤسسات المالية من تقييم هذه المخاطر وآثارها المالية ورصدها وإعداد التقارير بشأنها بما يتماشى مع الممارسات الدولية، مع الاعتراف بالحاجة الملحة عالمياً للتصدي لتغيُّر المناخ.
- **توسيع نطاق فهم خارطة الطريق الوطنية للتمويل المستدام** للتعرُّف على النُهُج ونقاط البدء المتنوعة بما في ذلك الدور القيادي المحتمل لجميع أجزاء القطاع المالي، مثل المؤسسات المصرفية، وأسواق رأس المال، وشركات التأمين، وصناديق المعاشات التقاعدية.
- **دعم استمرار توسُّع أنشطة التمويل المستدام بما يتجاوز نطاق التمويل "الأخضر"** لتتضمن الشمول المالي، والتحوُّل العادل، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والرعاية الصحية، وعدم المساواة، وأهداف التنمية المستدامة الأخرى.

---

6 تقرير شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام المعنون "الطموح اللازم، كيف تتبنى البلدان منخفضة الدخل التمويل المستدام لمواجهة الفقر وتغير المناخ والتحديات الملحة الأخرى"، 2020.

- **تدعيم ومواءمة المتطلبات الخاصة بالبيانات** والإفصاح لجميع أجزاء منظومة التمويل المستدام، لاسيما من خلال التعاون بين الجهات التنظيمية.

**الإجراءات الجماعية المقترحة لأعضاء الشبكة ككل**

- **مواصلة رفع الوعي وبناء قدرات الجهات التنظيمية** والبنوك على تصميم وتنفيذ أُطر فعّالة للتمويل المستدام.
- **تقوية التعاون لوضع النُهُج والأدوات المشتركة، من خلال مجموعات العمل** التابعة للشبكة والمشاركة في الحوار العالمي.
- **دمج قاعدة المعرفة الخاصة بأعضاء الشبكة في أدوات وبيانات ودراسات حالات وشواهد ديناميكية ومتاح الوصول إليها للأعضاء للتعلُّم والتعاون بشأن الجوانب المحددة** للتمويل المستدام بصورة أكثر فعالية.

وستدعم **أمانة الشبكة هذه** الجهود في العامين القادمين بالطرق التالية:

- تشكيل **مجموعة العمل المعنية بأدوات التمويل المستدام** لرسم خريطة للأدوات المالية التي تركِّز على الاستدامة ودعم وضع نُهُج مشتركة للتصنيفات الوطنية والإستراتيجيات الأخرى لمزيد من المصداقية.
- تشكيل **مجموعة العمل المعنية بالبيانات** والإفصاح لرسم خريطة للأعمال التي تنفِّذها الشبكة بشأن أُطر الإبلاغ ورفع التقارير، ومتطلبات الإفصاح، والرصد، وتبادل البيانات الخاصة بالتمويل المستدام وتحديد الأدوات والمبادئ المشتركة لدعم الأعضاء.
- دعم الجهود الجاري تنفيذها من فرقة عمل الشبكة المعنية بالبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية[6] لتطوير الأدوات والموارد للمساعدة في بناء القدرات وتبسيط اعتماد خرائط الطريق والأُطر الفعّالة للتمويل المستدام في البلدان منخفضة الدخل.
- **دعم الأعضاء في تخطيط برامج بناء القدرات** والحصول على أدوات وبرامج التدريب التي تقدِّمها مؤسسة التمويل الدولية[7] والبنك الدولي وشركاء التنمية الآخرون.

أثبت التمويل المستدام أكثر من أي وقت مضى أنه آلية قوية وفعّالة لمساعدة البلدان على إعادة البناء وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية الكبرى مثل جائحة كورونا.

- مواصلة تسهيل **عمليات تبادل المعارف** الافتراضية بين الأعضاء حول الموضوعات ذات الاهتمام، بالإضافة إلى استضافة الحلقات الدراسية عبر الإنترنت لإبراز تجارب الأعضاء والخبرات الدولية.
- تطوير **الأدوات والموارد التحليلية التفاعلية عبر الإنترنت** بالاستفادة من ثروة البيانات التي يتم جمعها من خلال التقارير المرحلية العالمية للشبكة.

وبالإضافة إلى ذلك، ستمثل الشبكة وجهات نظر اقتصادات الأسواق الصاعدة في الحوارات العالمية بشأن التمويل المستدام بما في ذلك:

- **المساهمة بأفكار الأعضاء في المبادرات الدولية المعنية بالتمويل المستدام،** مثل مجموعة عمل التمويل المستدام التابعة لمجموعة العشرين، وشبكة تخضير القطاع المالي، والمنصة الدولية للتمويل المستدام.
- **العمل مع المنصات الإقليمية،** مثل البنوك المركزية والسلطات النقدية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، واتحاد بنوك أمريكا اللاتينية، ومجلس مراقبي البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى في أمريكا الوسطى لتعزيز التعاون والابتكار وتبادل المعارف على المستوى الإقليمي.

7 تشير "المؤسسة الدولية التنمية" في هذا السياق إلى التركيز على البلدان المنخفضة الدخل المؤهلة لتلقي مساعدات من المؤسسة الدولية للتنمية، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي.

يمكن الاطلاع على التقارير المرحلية العالمية والقطرية لشبكة الخدمات المصرفية
والتمويل المستدام (SBFN) على الموقع التالي:

WWW.SBFNETWORK.ORG

شبكة الخدمات
المصرفية والتمويل
المستدامة (SBFN)

IFC International Finance Corporation
WORLD BANK GROUP